الأمم المتحدة

S/2000/1197

مجلس الأمن

Distr.: General
15 December 2000
Arabic
Original: English

التقرير الثالث للأمين العام عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولا – مقدمة

١ – هذا القرار مقدم عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم كل أربعة أشهر تقريرا عن امتثال العراق لالتزاماته فيما يتعلق بإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم، وأن أقدم كل ستة أشهر تقريرا عن إعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات التي استولى عليها العراق.

٢ – ومنذ اعتماد القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، قدمت تقريري (S/2000/347 و Corr.1 و S/2000/575). وفي ١٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٠، قدم المنسق الرفيع المستوى، السفير يولي فورونتسوف إحاطة إلى مجلس الأمن عن إعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم. ويغطي هذا التقرير المسائل المتعلقة بالأشخاص المفقودين وعودة جميع الممتلكات الكويتية ويقدم سردا موجزا للحالة المتعلقة بهذه الملفات بعد انقضاء سنة على اعتماد القرار المشار إليه أعلاه.

ثانيا – معلومات أساسية

٣ – في تقريري السنوي عن أعمال المنظمة[1]، أشير إلى ما يلي في قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) كرر المجلس تأكيد التزام العراق بالوفاء بتعهده بتيسير إعادة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين، وإعادة جميع الممتلكات الكويتية. غير أن العراق لم يوافق على التعاون مع المنسق الرفيع المستوى الذي عينته لمعالجة تلك القضايا، ولا تزال هذه المسألة بغير حل. هذا هو موقف العراق حتى اليوم.

٤ – وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، واصل السفير فورونتسوف جهوده التي ترمي إلى تيسير عملية التأكد من مصير جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين منذ حرب الخليج، وكذلك عودة جميع الممتلكات الكويتية. وفي جلسة الإحاطة المعقودة في ١٧ آب/ أغسطس، قدم إلى أعضاء مجلس الأمن معلومات مستكملة عن أنشطته واتصالاته منذ تقديم التقريرين المشار إليهما في الفقرة ٢ أعلاه. وشملت هذه الاتصالات اجتماعات مع جوسيبي بالدوسي، المدير السياسي لوزارة الخارجية الإيطالية، والمونسنيور سلستينو ميغليوري، وكيل أمانة الدولة بالكرسي الرسولي، وبيتر هايم، وزير الدولة للشؤون الخارجية بالمملكة

181200 181200 00-80134 (A)
0080134

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وإيغور س. إيفانوف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، ولويك هنيكين، الأمين العام لوزارة الخارجية الفرنسية. والتقى السفير فورونتسوف أيضا بالمدير العام للجنة الوطنية لشؤون الكويتيين المفقودين وأسرى الحرب، دعيج العتري، وبأمين لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة في جنيف، جان كلود إيميه.

٥ - وجدير بالذكر أن المنسق ظل يؤكد باستمرار أنه ينبغي عدم تسييس قضية الأشخاص المفقودين لكونها قضية إنسانية وأنه ينبغي للجنة الصليب الأحمر الدولية أن تواصل الاضطلاع بدور رئيسي في إيجاد حل لهذه المشكلة. وفي حين أن اللجنة تحترم ولاية وجهود المنسق، فإنها تبقى على اقتناع بأن استقلال وسرية أنشطتها التي وافق عليها أعضاء اللجنة الثلاثية تعتبر شروطا أساسية لإجراء حوار مع الأطراف المعنية. في هذا الصدد، تلقى المنسق رسالة من لجنة الصليب الأحمر الدولية، ذكرت فيها، في جملة أمور، أنها لا تستطيع أن تمدّ الأمين العام بمعلومات يقدمها إلى مجلس الأمن بشأن مسألة الأشخاص المفقودين. وفي أعقاب اتصالاتي مع رئيس اللجنة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، جرى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

٦ - ومنذ تقديم تقريري الأول (S/2000/347، و Corr.1)، عملا بالفقرة ٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، عقدت اللجنة الثلاثية اجتماعات في جنيف في ٣ أيار/مايو و ٢١ حزيران/يونيه و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، دون أن يشترك فيها ممثلون للعراق بدعوى أنهم لن يحضروا اجتماعات اللجنة وكذلك اجتماعات اللجنة الفرعية التقنية، طالما أن هذه الاجتماعات تحضرها بلدان لا ينتمي إليها أشخاص مفقودون. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أن اللجنة الثلاثية تبقى أداة قيمة لتسوية المسألة الإنسانية لجميع الأشخاص المفقودين وأن أعرب عن أملي في أن يتمكن العراق من استئناف مشاركته في الهيئتين المشار إليهما في أقرب وقت ممكن.

٧ - وأشار المشاركون في الحوار مع السفير فورونتسوف من بين أعضاء اللجنة الثلاثية إلى أن تعاون العراق السابق مع هذه الآلية قد أوضح أنه بمشاركة جميع الأعضاء يمكن إحراز تقدم على أساس غير سياسي وإنساني. وأعربوا عن أملهم في أن يساعد المنسق على تأمين مشاركة العراق من جديد في اجتماعات اللجنة الثلاثية، وكذلك في اللجنة الفرعية التقنية، وأيدوا جهود المنسق، بما في ذلك الاتصالات التي أجراها مع منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز. وجرى أيضا التأكيد على أن جهود المنسق الرفيع المستوى لا تزال مستقلة عن جهود اللجنة الثلاثية، ولكنها مكملة لها.

٨ - وحث أعضاء اللجنة الثلاثية (فيما عدا العراق) بقوة على مواصلة الاتصالات المنتظمة بين لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنسق الرفيع المستوى. وأعربوا عن اعتقادهم بأن القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) يتيح فرصة لاستغلال خبرته في الوصول إلى صيغة مقبولة لاستئناف البحث عن الأشخاص المفقودين بمشاركة فعالة من جميع أعضاء اللجنة برئاسة لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٩ - وأعرب المنسق على الدوام عن استعداده للاجتماع بالمسؤولين العراقيين داخل أو خارج العراق وهو ما تدركه السلطات العراقية دون شك. ويعتبر إجراء حوار مباشر أمرا لا غنى عنه لتوضيح المسائل المتصلة بتسوية مسائل إعادة أو عودة الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، وإعادة جميع الممتلكات الكويتية.

١٠ - ومنذ تعيين المنسق، عقدت عدة اجتماعات معه لمناقشة ولايته وأنشطته، وحضر مؤتمر القمة الذي عقدته

الجمعية العامة بشأن الألفية بغية توسيع نطاق اتصالاته مع الدول الأعضاء.

ثالثا – نظرة عامة على الأنشطة المتعلقة بمسائل إعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم، وإعادة جميع الممتلكات الكويتية

١١ – قمت بصفة متكررة خلال اجتماعاتي مع الشخصيات البارزة التي تحضر قمة الألفية بإثارة مسألة الأشخاص الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة، وطلبت تقديم كل مساعدة وتعاون لازمين إلى المنسق الرفيع المستوى. وأكد لي مجددا وزير خارجية العراق، محمد سعيد الصحاف، أن بلده لن يتعاون مع أي طرف ذي صلة بالقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) الذي يواصل العراق رفضه. غير أنه قبل زيارتي لقطر لحضور مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، رحب الممثل الدائم للعراق، سعيد حسن بإجراء حوار شامل مع الأمم المتحدة.

١٢ – وأثناء حضوري لمؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، قمت عدة مرات بتبادل للآراء على أعلى مستوى بشأن مسألة الأشخاص الكويتيين المفقودين، بما في ذلك مع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي، عزت ابراهيم. وفي اتصالاتي مع ممثلي العراق، قمت بحثّهم على التعاون بشأن مسألة الأشخاص المفقودين والممتلكات المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية وأوضحت لهم أنه إذا ما تعاون العراق بشأن هذه المسائل الإنسانية، فقد يكون لذلك أثر إيجابي على الوضع بشكل عام ويكون هذا التعاون بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح.

١٣ – وخلال اجتماعي في الدوحة مع النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أعرب عن أمله في أن تظل مسألة الأشخاص الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة تحتل مكانة ذات أولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة. وأكدت له مجددا أن هذه المسائل الإنسانية ستظل تُعطى الأولوية وأعربت له عن تقديري لتعاون الكويت مع المنسق.

١٤ – وأشار كثير من المشاركين إلى اجتماع وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي في جدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الذي حثوا فيه الحكومة العراقية على الاستجابة لقرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) وعلى التعاون بشأن ما تضمنه، لا سيما بخصوص القضية المتعلقة بإعادة وعودة الرعايا الكويتيين والسعوديين، فضلا عن إعادة الممتلكات الكويتية. وفي البيان الختامي الذي أصدره مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي أشار المشاركون إلى ضرورة تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي والإنساني وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، دعا المؤتمر إلى وضع حل فوري لقضية الأسرى والمفقودين الكويتيين وكذلك رعايا البلدان الأخرى وذلك بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. كما دعا إلى التعاون بشأن المقترحات المقدمة من العراق فيما يتعلق بالرعايا العراقيين المفقودين وذلك تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية.

١٥ – وخلال اجتماعي في نيويورك يوم ٣١ آب/أغسطس مع جاسم محمد الخرافي، رئيس البرلمان الكويتي، بحثتُ بالتفصيل مسألة المفقودين الكويتيين. وأعرب رئيس البرلمان عن تقديره للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذه القضية الإنسانية وعن أمله في أن يواصل مجلس الأمن جهوده الرامية إلى إيجاد المفقودين. وشدد على أن بلده يعتبر هذه القضية قضية إنسانية محضة ولذا، ينبغي فصلها عن أي نزاعات أخرى تتعلق بالعلاقات العراقية – الكويتية. وكرر

رئيس البرلمان تأكيد هذا الموقف للمنسق خلال زيارته الأخيرة إلى الكويت.

١٦ - ولقد أُحطت علما أيضا بالزيارة التي قام بها كمال خرازي، وزير الخارجية الإيراني لبغداد في الآونة الأخيرة والتي اتُفق خلالها على إعادة فتح ملفات أسرى النزاع بين العراق وجمهورية إيران الإسلامية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨. وأجرى البلدان محادثات مع لجنة الصليب الأحمر الدولية استهدفت تبادل ما بقي من أسرى الحرب. واجتمع السفير فورونتسوف مع الدكتور خرازي في نيويورك.

١٧ - وعلى هامش مؤتمر القمة للألفية، أجرى المنسق مباحثات عديدة بشأن قضية المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية بغية استطلاع سبل جديدة للتعاون ترمي إلى إيجاد حل لهذه المشكلة الإنسانية في أسرع وقت. واجتمع السفير فورونتسوف مع الشيخ الصباح، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت، وعبد الإله الخطيب وزير خارجية الأردن، وتوماس بيكرينغ، وكيل وزارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وأحمد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وعز الدين العراقي، أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي، وعدد آخر من كبار الشخصيات.

١٨ - وزار المنسق جنيف في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر حيث اجتمع مع الدكتور جاكوب كلنبرغر، رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، وبعض أعضاء اللجنة الثلاثية. وأشار الدكتور كلنبرغ إلى أنه رغم الاتصالات الثنائية العديدة التي أجرتها لجنة الصليب الأحمر الدولية مع الأطراف المعنية، فإنه لم يحرز تقدم يذكر، إلا بالنسبة لقضية الطيار السعودي المفقود. وصرح رئيس اللجنة بأنه لا يعارض من حيث المبدأ إجراء اتصالات مع المنسق.

١٩ - ومن جنيف توجه المنسق إلى الكويت، حيث بقي خلال الفترة من ٢ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. واستقبله هناك الشيخ الصباح، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية، والشيخ سالم صباح السالم الصباح، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع. واجتمع أيضا مع ممثلي اللجنة الوطنية لشؤون المفقودين وأسرى الحرب، ومع اللواء جون أ. فيز قائد قوات بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت. وأعرب المجتمعون مع السفير فورونتسوف عن قلق عميق إزاء محنة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى. وجرى التشديد على ضرورة تناول هذه القضية بوصفها قضية إنسانية محضة وضرورة تجنب تسييسها. وكان هناك شعور ملح بشكل واضح بأنه ينبغي تجنب المزيد من التأخير في حل للقضية الإنسانية المتعلقة بالمفقودين التابعين للكويت وبلدان أخرى.

٢٠ - وأُبلغ السفير فورونتسوف بمختلف التقارير التي تلقتها السلطات الكويتية عن بعض المواقع داخل العراق التي قد يكون محتجزا بها عدد من المفقودين، الذين لم يكشف النقاب عن أسمائهم. وذكر من اجتمعوا معي ومع المنسق من بين وزراء خارجية بعض البلدان العربية إلى أنهم عندما أثاروا مسألة المفقودين الكويتيين داخل الأراضي العراقية مع طارق عزيز، نائب رئيس وزراء العراق، أنكر علمه بوجود تقارير من هذا القبيل. بيد أنه أشار إلى أن العراق قد يطلب ''قيام هيئة عربية'' بإجراء البحث عن هؤلاء المفقودين.

٢١ - ومن الجدير بالذكر أن المنسق، أشار، في الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن يوم ١٧ آب/أغسطس، إلى الحوارات المكثفة بشأن قضية المفقودين المتبادلة بين السلطات الكويتية والعراقية (انظر الوثائق

S/2000/478 و S/2000/502 و S/2000/622 و S/2000/686 و S/2000/735). وفي هذا السياق، أبدى بعض أعضاء المجلس ملاحظة مؤداها أن على المجتمع الدولي ألا يكون انتقائيا وأنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار جميع المفقودين، سواء كانوا كويتيين أو عراقيين أو من جنسيات أخرى. وكرر المنسق، بهذه المناسبة، تأكيد أن ولايته تقتصر، كما حددها القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، على الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى، وأن البحث عن المفقودين العراقيين ينبغي أن يتم من خلال آليات اللجنة الثلاثية ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

٢٢ - وفي هذا الصدد، وجه السفير فورونتسوف، خلال زيارته لجنيف، انتباه لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى ورقة غفل، أعدتها الأمانة العامة، بشأن الاتصالات التي تمت في الآونة الأخيرة بين ممثلي العراق وقائد قوات بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت. وأعربت السلطات العراقية عن اهتمامها باستعادة رفات المواطنين العراقيين المدفونين في عدد من المواقع داخل المنطقة المجردة من السلاح. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، طلب أحد كبار ضباط الاتصال العراقيين من البعثة تحديد مكان أربعة مواقع دفن داخل المنطقة المجردة من السلاح، ثلاثة منها على الجانب العراقي من تلك المنطقة وواحد على الجانب الكويتي منها. ويتمسك المسؤولون العراقيون بأن جميع الجنود المدفونين هناك هم رعايا عراقيون، ولكن لم تقدم أي أرقام تقديرية لعددهم.

٢٣ - وأبلغ وزيرا خارجية ودفاع الكويت المنسق بأن حكومتهما تعتبر هذه المسألة قضية إنسانية، لذا فسوف تتعامل بإيجابية مع أي طلب عراقي قد يقدم في هذا الصدد. ومن خلال الاتصالات التي أجرتها الأمانة العامة مع ممثلي العراق، فُهم أن العراق لا يسعى إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بدور في هذه المسألة، إلا فيما يتعلق بقيام بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت بتيسير إمكانية الوصول إلى مواقع الدفن.

٢٤ - ولقد أُحطت علما أيضا بتطورات قضية الطيار السعودي المفقود. وتركز لجنة الصليب الأحمر الدولية جهودها، لعدة سنوات، على تنظيم عملية عراقية - سعودية مشتركة لاستعادة رفات طيار سعودي، تحطمت طائرته داخل العراق خلال حرب الخليج. وعُثر على رفات الطيار السعودي في تشرين الأول/أكتوبر الماضي تحت إشراف اللجنة. وصرّح الأمير تركي بن محمد بن سعود الكبير، رئيس لجنة أسرى الحرب السعوديين في العراق، بأن عددا من المسؤولين السعوديين والعراقيين قد رافق، في هذه الواقعة، فريقا من خبراء البحث. وذكر جورجي درندارسكي، نائب ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية في بغداد أنه سيجري فحص الرفات لتأكيد الهوية. وتوضح عملية استعادة الرفات السبيل التي ينبغي أن يسلكها الأطراف المعنيون في ميدان التعاون بشأن قضية المفقودين.

٢٥ - وواصل المنسق الاتصالات مع قيادتي جامعة الدول العربية (انظر الفقرة ٣ من الوثيقة A/55/401)، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وصرح الدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، في حوار مع السفير فورونتسوف بنيويورك، بأن كشف النقاب عن أماكن تواجد أسرى الحرب والمفقودين داخل العراق سيضع نهاية لهذه القضية الإنسانية والاجتماعية وسيسهم في تسوية الخلافات بين العراق والكويت.

٢٦ - وكان أمين عام جامعة الدول العربية قد تعرض لانتقاد من العراق لوضعه قضية المفقودين الكويتيين على قائمة أولوياته. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، صرّح وزير خارجية العراق بأن الأمين العام لجامعة الدول العربية يطرح باستمرار في تقاريره مشكلة المفقودين الكويتيين دون أي إشارة إلى

المفقودين العراقيين في الكويت والمملكة العربية السعودية البالغ عددهم ١ ١٥٠ مفقودا. وفي كلمة ألقاها الدكتور عبد المجيد، بالقاهرة في ختام اجتماع وزراء الخارجية العرب يوم ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ كرر تأكيد أن العراق ملتزم بحل قضية المفقودين التابعين للكويت وبلدان أخرى في العراق تنفيذا للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وأنكر أن منظمته قد تجاهلت المسيرات التي جرت بشأن المفقودين العراقيين وشدد على أن جامعة الدول العربية تؤيد الجهود التي تبذلها اللجنة الثلاثية، التي قال إنها تعالج هذه المسألة.

٢٧ - وأجرى أندرياس مافروماتيس، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، مباحثات مع المسؤولين العراقيين والكويتيين بشأن قضية المفقودين خلال الصيف الماضي. وكان من بين ما أشار إليه هو أن العراق يرغب في التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وفي عقد اجتماعات ثنائية مع ممثلي الكويت.

٢٨ - وبرسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (A/C.3/55/5) أحال ممثل العراق بها ردّ حكومة العراق على تقرير المقرر الخاص. وجاء في الرد أن العراق لا يزال مستمرا في البحث والتقصي عن المفقودين من الجنسيات المختلفة وبضمنها الكويتيون ... ويؤكد العراق استعداده لمواصلة التقصي عن مصير المفقودين الكويتيين وغيرهم بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية والدول الأعضاء في اللجنة (الثلاثية) التي لديها بالفعل ملفات مفقودين ... وأعربت حكومة العراق عن تقديرها للمبادرة التي اتخذها المقرر الخاص لتناول قضية المفقودين العراقيين.

٢٩ - وبعد النظر في التقرير المقدم من المقرر الخاص، اتخذت الجمعية العامة القرار ٥٥/١١٥ الذي طلبت فيه إلى حكومة العراق أن تتعاون مع اللجنة الثلاثية ولجنتها الفرعية التقنية لتحديد أماكن تواجد عدة مئات متبقين من المفقودين، بمن في ذلك أسرى الحرب، ورعايا الكويت والبلدان الأخرى وتحديد مصيرهم والتعاون مع منسق الأمين العام لمسائل الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى والممتلكات الكويتية.

٣٠ - وفيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية، لا يزال العراق يؤكد بأنه أعاد جزءا كبيرا من الممتلكات التي وجدت في العراق، ويعرب عن استعداده لإعادة ما قد يعثر عليه منها مستقبلا. كما أشار العراق إلى أنه يمكن لمن لم تعد إليهم ممتلكاتهم تقديم مطالبات للتعويض إلى لجنة الأمم المتحدة للتعويضات. ويرى العراق أنه يمكن إحراز تقدم في لجنة الأمم المتحدة للتعويضات وينبغي للمنسق أن يبحث بدقة هذا الجانب من جوانب المشكلة. وتؤكد الكويت أن إعادة المحفوظات الوطنية، والمعدات العسكرية ومحتويات المتاحف لا تزال تحتل أعلى أولوية. وللأسف، لم يحرز أي تقدم بشأن هذه المسائل ذات الأولوية. ومرفق بهذا التقرير قائمة بمواد المحفوظات.

٣١ - ومما يذكر أن الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة أفاد فريق مجلس الأمن المعني بأسرى الحرب والممتلكات الكويتية برئاسة السفير سلسو ل. ن. أموريم ممثل البرازيل بعدم إعادة أية ممتلكات خاصة، ولكن مطالبات بالتعويض قُدمت إلى لجنة الأمم المتحدة للتعويضات. وأوضح أنه بينما تخضع معظم الممتلكات للمطالبات أمام اللجنة، تبقى المشكلة الرئيسية المتمثلة في إعادة المعدات العسكرية والمحفوظات الوطنية هي المسألة الجوهرية. ولا يمكن التعويض عن محتويات المتاحف نظرا لطابعها الفريد.

٣٢ - وأحاط المنسق علما باستنتاج فريق أموريم الذي يقول بأن لجنة الأمم المتحدة للتعويضات لا يمكنها أن تعالج سوى البنود التي يمكن تعويضها التي يدعى فقدانها بسبب

استيلاء العراق عليها. وأوضح مسؤولو اللجنة للسفير فورنتسوف أن الكويت قد يواجه صعوبة في بعض الحالات فيما يتعلق بتقديم الأدلة، نظرا لتلف أو ضياع المستندات أثناء فترة احتلال العراق للكويت وانسحابه منها.

٣٣ - وأثناء زيارة المنسق للجنة التعويضات، أبلغ بأن الكويت لم يطلب تعويضا ماليا عن بعض الممتلكات المادية التي فقدت، لأن تلك البنود لا يمكن تعويضها ولا تقدر بثمن (مثل الأشياء الثمينة من قبيل أحجار القمر والمصاحف المجلدة تجليدا خاصا التي كانت تخص الديوان الأميري). كما أن هناك صعوبة في تحديد ما فقد والتأكد مما أعيد، حيث أن الكثير من المحفوظات والسجلات الكويتية التي كانت موجودة قبل الغزو العراقي دُمرت وقت الغزو.

٣٤ - وأُبلغ المنسق كذلك بأن لجنة التعويضات لا يمكنها أن تفعل شيئا لمقدمي المطالبات الذين يلتمسون إصدار أمر إلزامي بإعادة الأشياء التي لا يمكن تعويضها والممتلكات المادية الأخرى التي سرقها العراق، لأن لجنة التعويضات قد أُنشئت لغرض منح تعويضات مالية عن الخسائر وليست لديها آلية لطلب إجراء محدد أو إنفاذه. ولا يمكن للجنة أن توصي بتعويض إذا لم تكن هناك مطالبة به.

٣٥ - كما توجد مطالبات لتعويض أسر المفقودين. ولم يكن باستطاعة لجنة التعويضات تجهيز تلك المطالبات بسبب بعض التنظيمات (مطالبات الأفراد الذين احتجزوا في العراق يجوز تقديمها في غضون سنة واحدة من تاريخ الإفراج عن المحتجز أو تاريخ وفاته، كما تحددها قانونيا حكومة الشخص المحتجز). ومن ثم، لا يمكن تقديم مطالبات المفقودين نظرا لأنه لم يتم بعد الإفراج عنهم ولم تعلن حكومة الكويت قانونيا وفاتهم. ويمكن للجنة التعويضات أن تضطلع باستعراض المطالبات عندما يفرج عن المفقودين أو عندما تعلن حكومة الكويت وفاتهم. وعليه فإن لجنة التعويضات ليس بإمكانها بعد أن تنظر في المطالبات المقدمة من المفقودين أو نيابة عنهم.

٣٦ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ الممثل الدائم للعراق الأمانة العامة في رسالة بالعثور على أربع لوحات فنية يُدعى أنها مملوكة للكويت في الأسواق المحلية وبأنها جاهزة لإعادتها إلى الكويت في موعد تحدده الأمانة العامة. ومما يذكر أنه وردت رسالتان مماثلتان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وقد أشرت في الفقرة ١٢ من تقريري الثاني المقدم عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) S/2000/575 إلى بعض الأصناف التي عُثر عليها في الأسواق العراقية. وباستثناء الرسائل المشار إليها أعلاه، لم تبذل السلطات العراقية أية محاولات لتسليم الكويت، عن طريق الأمم المتحدة أو بأية وسيلة أخرى، الممتلكات الكويتية التي لا تزال في حوزة العراق.

٣٧ - وفي رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أبلغ السفير محمد أبو الحسن، الممثل الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة، المنسق بنوع وحجم المحفوظات التي تخص مكاتب الديوان الأميري، ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء التي نقلت إلى العراق أثناء احتلاله للكويت. وترد في مرفق هذا التقرير قائمة بهذه الملفات وكذلك ملفات وزارة الخارجية الكويتية (انظر الفقرة ١٤ من الوثيقة S/2000/575).

رابعا - الملاحظات

٣٨ - لا يزال عدم إحراز تقدم بشأن مسألتي قيام العراق بإعادة أو عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى أو إعادة رفاتهم إلى أوطانهم، وإعادة الممتلكات الكويتية، مصدر قلق عميق. ومما يؤسف له أن السلطات العراقية تواصل رفض التعاون مع المنسق ولم تبادله مساعيه المخلصة وذات الطابع الإنساني المحض. وأود أن أرحب

بمواصلة لجنة الصليب الأحمر الدولية لجهودها المتعلقة بجمع المعلومات عن جميع المفقودين من خلال الاتصالات المستمرة والمباشرة مع جميع الأطراف، وفقا لولايتها.

٣٩ - وينبغي أن يعلو التقيد بمبادئ القانون الإنساني الدولي على جميع الشواغل الأخرى. فامتثال العراق لالتزاماته سيدلل على احترامه لهذه القوانين والمبادئ وسيكون موضع ترحيب المجتمع الدولي برمته. وإن تعاون العراق من أجل وضع حد لهذه المأساة الإنسانية التي طال أمدها لن يتعارض مع تأكيدات العراق نفسه إنه يعتبر المشكلة مشكلة إنسانية (انظر S/2000/502 و S/2000/622) وإنه لا يريد استخدامها لتحقيق مكاسب سياسية. وحيث أن حكومة العراق تدعي أنها تسعى إلى حل مشكلة المفقودين من رعاياها، فإنه لا بد من أن تمارس التفهم الواجب والواعي لموقف حكومة الكويت والبلدان الأخرى المعنية. وقبل كل شيء، تستحق معاناة المحتجزين والمفقودين وعائلاتهم في نهاية المطاف العناية من جانب سلطات العراق. وسيكون لإبداء حسن النية بشأن هذه المسائل الإنسانية أهمية قصوى بالنسبة للتقدم الممكن إحرازه بصدد المسائل الأخرى المتعلقة بالعراق.

٤٠ - وأعتقد أن إجراء حوار فعال بين السفير فورونتسوف والسلطات العراقية المختصة سيشكل خطوة لا غنى عنها تجاه حل هذه المشكلة الإنسانية التي لا تزال تفرق بين حكومتي الكويت والعراق وتثير قلقا شديدا لدى أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي عامة.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ١ (A/55/1)، الفقرة ٥٥.

مرفق

البنود المتصلة بالمحفوظات

وثائق تخص الديوان الأميري

١ - محاضر اجتماعات سمو أمير الكويت مع رؤساء الدول وضيوف الدولة.

٢ - رسائل متبادلة بين سمو أمير الكويت وملوك ورؤساء البلدان الصديقة.

٣ - رسائل متبادلة بين الديوان الأميري وهيئات رسمية أخرى في الدولة.

٤ - المراسيم الأميرية.

٥ - رسائل خاصة من المواطنين وغيرهم من الأفراد موجهة إلى سمو أمير دولة الكويت.

وثائق تخص ديوان ولي العهد ومجلس الوزراء

١ - محاضر اجتماعات بين سعادة رئيس الوزراء ورؤساء الحكومات وضيوف الدولة.

٢ - محاضر الاجتماعات الرسمية لمجلس الوزراء.

٣ - رسائل متبادلة بين رئيس الوزراء ونظرائه حول العالم.

٤ - رسائل متبادلة بين مجلس الوزراء والأجهزة الحكومية في الدولة.

٥ - قرارات وبيانات رسمية صادرة عن مجلس الوزراء.

٦ - وثائق وملفات متصلة بأعمال اللجان ومتابعتها:

(أ) وثائق تخص المجلس الأعلى للدفاع ١٥ ملفا

(ب) وثائق تخص المجلس الأعلى للنفط ٣٠ ملفا

(ج) وثائق تخص المجلس الأعلى للسكان ١١ ملفا

(د) وثائق تخص المجلس الأعلى للتخطيط ١٠ ملفات

(هـ) وثائق تخص مجلس الخدمة المدنية ٣ ملفات

(و) وثائق تخص المجلس الأعلى للمحافظات ٦ ملفات

٧ - مجموعة سجلات ومستندات مالية وملفات متصلة بإدارة الشؤون الإدارية والمالية لأمانة مجلس الوزراء.

٨ - مجموعة وثائق محفوظة في ملفات تتصل بالشؤون الإدارية للديوان:

(أ) قرارات وتعميمات صادرة عن أمانة مجلس الوزراء؛

(ب) أسماء الموظفين العاملين بمجلس الوزراء.

وثائق تخص وزارة الخارجية

١ - وثائق سرية:

(أ) مراسلات البعثات الدبلوماسية الكويتية المعتمدة في الخارج مع وزارة الخارجية.

(ب) مراسلات وزارة خارجية الكويت مع البعثات الدبلوماسية الكويتية المعتمدة في الخارج.

(ج) مراسلات البعثات الأجنبية المعتمدة لدى الكويت مع وزارة الخارجية.

(د) مراسلات وزارة الخارجية مع البعثات الأجنبية المعتمدة لدى الكويت.

(هـ) مراسلات السلطات الرسمية في الحكومة مع وزارة الخارجية.

(و) مراسلات وزارة الخارجية مع سلطات رسمية في الحكومة.

٢ - وثائق عادية.

٣ - اتفاقات معقودة بين دولة الكويت وبلدان أجنبية.

٤ - وثائق تفويض البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى دولة الكويت.

٥ - محاضر المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية التي اشتركت فيها دولة الكويت (مؤتمرات القمة، والمؤتمرات الوزارية، واجتماعات اللجان المتخصصة).